

## 52 كتاب القضاء من كتاب الفتاوى السعدية للشيخ السعدي - رحمه

### الله - مشروع كبار العلماء

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله كتاب القضاء من قال كل هدية على فعل قربة او دفع شر لا يحل قبولها على مقتضى منصوص احمد فهل هو وجيه - [00:00:02](#)

جيم اما اطلاق هذه العبارة وتعميرها فعندي فيه اشكال وفي النفس منه شيء. الا انه يوجد في الشرع مسائل تدخل فيها كمن اهدى اليه ليكف شره. ولو لا الهدية لمن كف شره فانه يجب عليه كف شره - [00:00:22](#)

اهدي له ام لا واذا اعطي على هذا الوجه فهو حرام عليه. وكذلك هدايا العمال غلول. وكذلك هدية من يشفع له شفاعة حسنة. لا يحل قبولها وامثال ذلك. ويوجد ايضا مسائل اخر لا يحرم قبول الهدية فيها. كمن احسن الى غيره احسانا متقربا - [00:00:41](#)

به الى الله فانه اذا كافأه على ذلك فلا بأس. بل هو مأمور بالكافأة. وكذلك من اهدى له هدية لاجل تقربه الى الله بقيامه بعبادة من العبادات القاصرة والمتعدية. ويوجد صور متعددة من هذا النوع. فعلم ان هذا الاطلاق - [00:01:03](#)

ففيه نظر والله اعلم سين من توسط لغيره او شفع له في امر من الامور الدينية او الدنيوية كالوظائف والعطایا ونحوها فما حكمه؟ جيم حكم ذلك تابع للامر المتوسط فيه. ان كان مأمورا به بان كان المتوسط له مستحقا لتلك الوظيفة او ذلك العطاء - [00:01:23](#)

قصة محمود بل قد يكون واجبا وان كان المتوسط فيه منها عنه بان كان المشفوع له لا يستحق العطاء او لا يستحق الولاية او غيره خير منه وانفع كان التوسط مذموما غشا لله ورسوله - [00:01:46](#)

لان ذلك معصية وغش للمتوسط عنه لانه يجب عليه ان ينصح له فيمن يولي او يعطي ومن هو الاولى والانفع وغش ايضا لمن توسط له لكونه اعانه على ما هو منهي عنه. وكل هذا داخل في قوله تعالى من يشفع - [00:02:04](#)

ساعة حسنتي يكن له نصيب منها. ومن يشفع شفاعة سينه يكن له كفل منها والله اعلم بباب طريق الحكم وصفته. سين اذا تساب الخصم امام القاضي فهل عليهم تعزير جيم - [00:02:24](#)

اما تساب الخصميين بين يدي القاضي فان كان متعلقا بنفس الدعوة وهو السب الذي مضمونه تكذيب كل واحد منهم للاخر وتفجير بالكذب فان كل واحد يدعى ظلم الاخر والسب المذكور يتعلق بدعواه واعتقاده. هو يرى انه مصيب فيه. والحاكم في هذه الحال - [00:02:45](#)

انما يتنظر في قضيتيهما ويقطع النظر بما تعلق بهما من سب احدهما الاخر بما يتعلق بنفس الدعوة. وعلى هذا النوع فينطبق كلام الخطابي على الحديث الذي ذكرت. واما لو سبه سبا لا يتعلق بالدعوة فهذا يجب تعذيره كما - [00:03:08](#)

لو وجد بدون دعوة فليس الدعوة مما تسقط حق الاخر. لان الكلام الصادر من الساب اجنبي عن الدعوة. وانما عليه مفاضبة الخصم وليس ذلك عذرا والله اعلم بباب اداب القاضي سين. هل تجوز محاباة الموظف من اجل وظيفته؟ جيم لا بأس بذلك الا اذا كان غرض - [00:03:28](#)

وحاب التوسل بذلك الى امر لا يجوز. والا ليس في ذلك محذور بباب القسمة سين. اذا اشتراك جماعة في ناقة وطلب بعضهم بيعها فمن نأخذ بقوله؟ جيم اذا لم يتفقوا كان القول قول من يريد بيعها ولو انهم القليل فيبيعونها اما على شركاء - [00:03:53](#)

او على اخرين سين. هل تجوز قسمة الثمار خرسا واذا كان سهم فيه زيادة فماذا يؤخذ عنها جيم؟ نعم تجوز قسمة الثمار من النخل

وغيره خرسا. القسمة تميم تميز للحقوق وافراز لها لا بيع. اذا حصل في احد السهام زيادة على الآخر - 00:04:16

فان شاءوا نظروا الزائدة مثل نختتين او ثلاث او اكثر وقسموها على القسمة الاصلية. وان شاءوا باعوا حقوقهم منها على الذي عنده 00:04:39

الزيادة بدراهم ونحوها. وان شاء ابقو ما زاد على حدته ثم يقسمونه بعد جذه بالميزان - 00:04:58  
اما اخذ بدل الزيادة تمرا في الميزان بان يكون مثلا لزيد عند عمرو زيادة نخلة تخرس بثلاثين وزنة فيعطيه عنها ثلاثين موزونة فلا 00:05:17

ينبغي ذلك خوفا ان يكون داخلا في بيع التمر بالتمر والله اعلم  
سين اذا كان العقار بعضه وقف وبعضه طلق وهو لا ينقسم الا بضرر هل يجوز بيعه؟ جيم اذا نظرنا الى عموم كلام الاصحاب ان الوقف 00:05:33

لا يجوز بيعه الا ان تعطلت منافعه - 00:05:17  
كانت هذه الصورة المسئول عنها داخلة في العموم. وانه لا يجوز بيعه. لكن في هذه الحال صاحب الملك اذا منع عن بيعه تضرر ضررا 00:05:33  
كبيرا. وان بقيت الحال على ما هي عليه صارت حالته حالة اهل الوقف. فيكون منزلة الممنوع من التصرف في الرق - 00:05:33  
وهذا لا نظير له في الاملاك. اذا قسمنا له تضرر الوقف والملك. فالاولى جواز البيع دفعا للضرر وتزييله على كلام الاصحاب من قولهم 00:05:53  
في الوقف الذي اعتبراه خراب يجوز بيع بعضه لاصلاح باقيه اذا كان عينا واحدة ولم تنقص القيمة - 00:05:53

بالتشخيص فان نقصت جاز بيعه جميعه. فهنا اجازوا بيع الجميع مع امكان ان يباع بعضه لتعمير باقيه. فالمسألة المسئول عنها مثل 00:06:13  
هذا هو ان بيع الملك وحده فيه ضرر هو ان بيع الملك وحده فيه ضرر بالتشخيص اذا لم يبع معه الوقف. ولا فرق بين المتأتيين والله 00:06:13

باب الدعاوى والبيانات سين عن قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكر جيم قوله صلى الله عليه وسلم 00:06:38  
البينة على المدعي واليمين على من انكر يا له من كلام ما ابلغه واجماعه لجميع الواقع - 00:06:38

الواقعة بين الناس في الحقوق والاموال والديون عند الاختلاف والتنازع وعند الاشكالات فهذا اصل تطبق عليه جميع هذه المشكلات. 00:06:58  
فحكم صلى الله عليه وسلم ان البينة على المدعي شيئا من ذلك. واليمين على - 00:06:58

من انكر تلك الدعوة ويدخل في هذا امور. احدها من ادعى حقا على غيره دما او مالا او غيرهما وانكر المدعي عليه الثاني من ثبت 00:07:16  
عليه حق من الحقوق ثم ادعى براءة ذمته بقضاء او ابراء او غيرهما وانكر صاحب الحق - 00:07:16

الثالث من ثبت له اليد على شيء من الاشياء. وادعى اخر انه له وانكر صاحب اليد الرابع من كان الشيء تحت يده على وجه الامانة 00:07:36  
وادعى تلفا او تصرف او انكر من له المال وذلك الوكيل والوصي - 00:07:36

يناظر الوقف وولي اليتيم. وكذلك الشريك في المضاربة والعلان وشركة الوجه ونحوها. وانكر الآخر التلف او التصرف الخامس 00:07:55  
الغaram اذا ثبت عليه غرم متلف او مبيع او غيره واختلف مع صاحب الحق في مقدار ما يغرم فالقول قوله. السادس من يتصرف لنفسه 00:07:55  
ولغيره او اشتري شيئا او استأجره - 00:07:55

وقال انه لنفسه وقال الاخر انه تبع للمال الذي معه لي فالقول قول المتصرف السابع اذا اتفقا على عقد من العقود وانه صدر وقال 00:08:21  
احدهما ان العقد مختل لفقد شرط من - 00:08:21

شروطه او ركن من اركانه او وجد مانع وانكر الاخر. فالقول قول مدعى السلامة الثامن او شرط صفة او اجلا او خيارا او رهنا ونحوها 00:08:38  
وانكر الاخر فالقول قول المنكر. التاسع من ادعى فسقى - 00:08:38

اقدم من العقود من بيع او ايجاره او رهن او نكاح او غيرها وانكر الاخر فالقول قول المنكر العاشر من ادعى زيادة او نقصانا في امر 00:08:56  
اتفاقا عليه. وادعى الاخر خلافه. فالقول قول من ادعى عدم الزيادة او عدم النقصان - 00:08:56

الحادي عشر من ثبت عليه مال بعدة اسباب يتفاوت حكمها. فقضى المدين البعض او ابرا من له الحق من البعض واختلف بعد ذلك 00:09:14  
فالقول قول القاضي والمبرئ الثاني عشر من ادى عن غيره واجبا بنية الرجوع. رجع والا فلا. اذا اختلفا فالقول قول المؤدي نوى 00:09:14  
الرجوع ام - 00:09:14

لا الثالث عشر مسائل الاقرار بالمجلمات عند الاختلاف. القول فيها قول المقر. الرابع عشر جميع الاختلافات الواقعه بين الناس اذا كان

مع احدهما اصل فالقول قوله وفي جميع هذه الصور - 00:09:39

من كان القول قوله اذا لم يقم الاخر ببينة فانه يحلف ويبرأ الخامس عشر الجuntas والمعلومات التي تجعل على من قام بعمل من الاعمال اذا وقع الخلاف فيها فالقول قول الجاعر - 00:09:57

وكل من قلنا القول قوله فشرط ذلك الا يخالف الحس ويخرج عن العادة خروجا يكذبه الواقع. فحينئذ يسقط قوله ويرجع في ذلك الى قول اهل الخبرة والعرف السادس عشر مسائل الكنيات في العتق والطلاق ونحوهما التي يرجع فيها الى نية المتكلم اذا اختلف مع غيره في - 00:10:14

بارادة شيء من ذلك فالقول قول المتكلم نوى او لم ينوي السابع عشر قول المرأة مقبول في الحيض والحمل وجودا وعدم. وعند الاختلاف مع عدم البينة يقبل قولها سين اذا وقع الاختلاف بين اثنين في الحقوق المالية فمن نقدم جيم - 00:10:39

اذا وقع الاختلاف بين اثنين فاكثر في الحقوق المالية. ولم يكن لاحدهما بينة يقدم بها قوله قدم قول من معه الاصل منها لانه منكر والآخر مدع والبينة على المدعي. واليمين على من انكر. فان كان احدهم - 00:11:02

ما اميما على الاخر قد ائتمنه بوكالة او ائتمنه عليه الشارع بولاية اختلاف قدم قول الامين. لان فائدة الائتمان وقد تكون القرائن وشواهد الحال يحصل بها التقديم لمن هي معه. والحاصل انه يقدم قول من معه - 00:11:20

مرجح ظاهر من بينة او اصل او قرينة او امانة او غيرها. وعند تتبع هذه الضوابط في كلام الفقهاء يظهر عظيم فائدتها والله اعلم سين. ما معنى قولنا الاصل بقاء ما في الذمم حتى يجزم بزواله. جيم اذا كان لزيد على عمرو طلب دراهم - 00:11:40 او طعام او غيرهما فالاصل انه باق. فلو تخالفوا فقال عمرو وفيتك حنك. وقال زيد ما وصلني شيء فالقول قول زيد الا اذا اتي عمرو ببينة انه اعطاه الذي بذمتة له. والله اعلم - 00:12:04

سين اذا وجد ضالته بيد انسان وحكم له بها فطلبها من هي بيده بالقيمة ليتمكن من صدرت عنه فابي من حكم له بها فهل يجر على ذلك؟ جيم. الاصل انه لا يجر على ابقارها عند من عرف - 00:12:23

عنه بالقيمة وايضا الفقهاء اطلقوا الكلام ان له اخذها ولم يستثنوا حالة من الاحوال اما ان يوافقه من ثبتت العين له على الاخذ بالقيمة او يبقيها بيد مدة يتمكن فيها عرفا من اقامة البينة. ليسترجع ما بذلك من الثمن - 00:12:43

ويقال ان هذا الذي عرفت عنه ليس بغاصب. لان الغاصب لا ينظر الى مضرته في وجوب ترجيعه العين. وانما هو مغدور وقد كانت ايضا سببا لوصولها الى ربها. فلا يضر وقت اخذها منه فلا ضرر ولا اضرار - 00:13:05

وايضا فهو شبيه بالمستنقذ لمال غيره من الهاك. فاصل ما له ان ينفي عنه الضرر. الاصحاب نصوا على مسائل غيرة في ابقاء العين عند غير صاحبها حتى يزول ضرره. فنص ايضا على مسائل كثيرة في الاجبار على البيع لازلة - 00:13:24

في ضرر الشريك لسبب من الاسباب فهذا المسألة لا يبعد ان تكون من هذا النوع هذا الذي نرى في هذه المسألة والله اعلم سين اذا رعى له ابلا او نحوها مدة سنة ثم مات صاحب الماشية. فادعى الراعي انه لم يسلم له الاجرة فهل يقبل قوله - 00:13:44

جيم هذا ينظر في حاله ان كانت العادة جارية ان يسلم له كل وقت بوقته فلا تقبل دعوى الراعي. وان كانت العادة ليست جارية على ذلك الاصل ان الاجرة باقية في ذمة صاحب الماشية. فيحلف الراعي ان اجرته ما وصلته. ويعطى اجرته من تركته - 00:14:05

باب اليمين في الدعاوى سين قولهم اليمان على البت لا على نفي فعل الغير نفي العلم هل هو وجيه جيم. وبالله التوفيق واطلاق هذه العبارة وادخل بعض الفروع فيها فيه نظر. فان القول الصحيح الذي لا شك فيه ان الامر - 00:14:29

محلوفة عليها نوعان نوع يحيط به الحالف ويعرفه تماما. كحاله على افعال نفسه التي قد عرفها. او على افعال غيره التي حضرها واحاط علمه بها فهذا يتبع حلفه على البت لان عنده علم ثبوتها ونفيها. فحلفه على نفي العلم لا معنى له. ولا يحصل - 00:14:48

به المقصود. واما النوع الثاني وهي افعال الغير التي لم يحضرها او الدعوة التي ادعى عليها ونفي اسبابها فله الحلف على نفي العلم بصحبة دعوى المدعي لانه لو حلف على البت في مثل هذه الاشياء التي لم يحيط علمه بها او لم يصل علمه اليها علمنا انه قائل ما لا علم

- 00:15:10

له به وحالف على ما لم يتيقنه. والادلة الشرعية تمنع ذلك فهذا القسم الذي ذكرناه هو الذي يتعين القول به وهو قول في المذهب  
واحمد رحمة الله لما نص على بعض فروع هذا الاصل استشهاد بقوله صلى الله عليه وسلم -  
00:15:34 -  
لا تضطروا الناس بآيمانهم ان يحلفوا على ما لا يعلمون. نقله في الانصاف عن الزركشي -  
00:15:54 -